أثر السياسات الزراعية على التنمية البشرية فى الريف المصرى

فـــواز محمد البغدادى شوشة ، محمد محمد الخولانى

معهد بحوث الإقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة

تتفاوت الأمم والشعوب فى درجة تقدمها أو تخلفها وفقاً لما توليه من أهمية واهتمام للمـــوارد والثروات البشرية المتاحة لديها ومدى قدرتها على تنمية ورفع قدرات وطاقات أفرادها عقلياً وذهنيـــاً بما يساعد على الارتقاء بمجتمعاتها اقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً حيث إن الاهتمام بتنمية الفرد يعتبـــر العامل الأساسي لأحداث تنمية فى المجتمع. ولقد اهتمت الدولة فى الآونة الأخيـــرة بقضـــايا التنميـــة البشرية، خاصة فى الريف المصرى باعتبارها الأساس فى إحداث تنمية ريفيـــة حقيقيـــة، وتعتبـــر الزراعة أحد الركائز الأساسية المؤثرة فى النشاط الاقتصـــادي المصـــرى، كمـــا تعتبـــر الزراعـــة والمجالات المرتبطة بها النشاط الرئيسى فى الريف المصرى، وعليه فإن الدخل الزراعى يمثل الدخل الرئيسى فى الريف المصرى حيث تمثل نحو ٥٥%، بينما تشكل نسبة الدخول من المصادر الأخرى نحو ٤٥%. ولذا فإن التنمية الريفية بشكل عام والبشرية بصفة خاصة تنعكس على تنميـــة القطـــاع الزراعى والقطاعات الأخرى وبالتالي تنمية القطاع الاقتصادي والاجتماعي فـــى جمهوريـــة مصـــر العربية.

وقد اتسمت السياسة الزراعية فى مصر خلال فترة الستينات والسبعينات بأنها كانـــت سياســـة منحازة لصالح المستهلكين وقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى على حساب قطاع الزراعـــة حيـــث ركزت سياسة الدولة فى التنمية الاقتصادية خلال تلك الفترة على قطاع التصنيع وكانت مـــن أدوات السياسة الاقتصادية زيادة مساهمة الزراعة فى تمويل الصناعة ودعم قطاعـــات الاقتصـــاد القـــومي الأخرى نظراً لكونه القطاع السائد فى ذلك الوقت آي اتسمت تلك المرحلة بالتدخل الحكومي المباشر. ولهذا كان لزاماً على الحكومة فى إعادة النظر فى تلك السياسة واتباع سياسة الإصلاح الاقتصـــادي التى تقوم على تحرير القطاع الزراعى.

وقد استهدفت سياسة التحرر الاقتصادي من تنفيذ تلك التعديلات إحداث تنمية ريفيـــة حقيقيـــة للقطاع الزراعى ومن ثم إحداث تنمية بشرية وذلك بالنهوض بإنتاجية العامل وزيـــادة الاســـتثمارات والعمل على تحسين مستوى الدخل للعامل الزراعى بتحسين مستوى الأجور وبالتالي زيـــادة النـــاتج المحلى.

المشكلة البحثية:

تتمثل إشكالية البحث فى انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية التى لا تتعد ٨% من إجمـــالى الاستثمارات القومية، كذلك انخفاض نسبة الاستثمارات فى الريف المصرى والتي تبلغ نحـــو ٢٧% من جملة الاستثمارات القومية، وذلك خلال الفترة (٧٦-٢٠٠٣) وقد لوحظ انخفاض النسبة المئويـــة للعمالة الزراعية إلي إجمالى العمالة فى الريفّ إلي نحو ٧٨% وذلك خلال نفس الفترة، كما ارتفـــع حجم البطالة فى الريف إلي نحو ١,١ مليون ممن هم فى سن العمل، منهم ٠,٦ مليون بطالة زراعية،

وذلك خلال نفس الفترة(*). وقد تسبب كل ذلك فى وجود فجوة واسعة وتفاوتاً كبيراً فى مستويات المعيشة بين المناطق الريفية من جهة ونظيرتها الحضرية من جهة أخرى. وبذلك تنحصر مشكلة برامج الإصلاح الاقتصادي التى تنتهجها الدولة فى التنمية الريفية عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلي دراسة أثر السياسات الزراعية على التنمية البشرية فى الريف المصرى، وذلك من خلال دراسة العديد من مؤشرات التنمية البشرية كتوفير فرص عمل أكبر للسكان الريفيين، مؤشرات تحسين المستوى الغذائي، مؤشرات الخدمات الصحية والتعليمية، وكذا مؤشرات التقدم التكنولوجي. وقد تم اختيار فترتين للدراسة الأولى (٧٦-١٩٨٧) وذلك لما تميزت به تلك الفترة من وضع أول إستراتيجية متكاملة للتنمية الزراعية فى الثمانينات حيث كان أهم أهداف السياسات الزراعية خلال تلك الفترة هو تحقيق الأمن الغذائي المصرى، تنمية الدخل الزراعى بمعدلات مرتفعة، تحقيق العدالة الاجتماعية فى قطاع الريف، توفير فرص عمالة منتجه. أما الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) فقد شهدت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي فى كافة قطاعات الاقتصاد المصرى، ومن خلال مقارنة تلك المؤشرات خلال فترتى الدراسة يمكن التعرف على الآثار الإيجابية لسياسات التحرر الاقتصادي فى أحداث التنمية الريفية. وتعتبر التنمية البشرية أحد المؤشرات الرئيسية للتنمية الريفية.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة فى نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرة معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، كما اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على تصميم استبيان أعد لهذا الغرض وتم تجميعه من عدد من محافظات الجمهورية كعينة ممثلة للريف المصرى ضمن مشروع بحثى فى دور السياسات الزراعية فى دعم التنمية الريفية (١٩٩٨-٢٠٠٣).

مناقشة نتائج الدراسة

مؤشرات التنمية البشرية:

تهتم الدراسة بمؤشرات التنمية البشرية والتي تعتبر أحد المعايير الأساسية للحكم على التنمية الريفية. ويتم ذلك من خلال دراسة أثر التحرر الاقتصادي على التنمية البشرية الريفية بالإضافة إلي دراسة أثر سياسة التحرر الاقتصادي على السياسات الزراعية المؤثرة على التنمية البشرية وبالتالي على التنمية الريفية وذلك من خلال فترتى الدراسة السابق الإشارة اليها.

أولاً: مؤشرات العمالة:

ويشمل هذا المؤشر على ثمانية مؤشرات جزئية:

(*) المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات مختلفة.

١- حجم العمالة الريفية والزراعية:

يبين الجدول رقم (١) إن متوسط حجم العمالة فى الريف المصرى بلغ نحو ٥,٣ مليون عامل منها نحو ٤,٢ مليون عمالة زراعية تمثل نحو ٧٩,٢% من إجمالى العمالة الريفية، وذلك خلال الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧)، بينما أرتفع متوسط حجم العمالة الريفية ليبلغ نحو ٥,٨ مليون عامل ريفي منها نحو ٤,٦ مليون عامل زراعي تمثل نحو ٧٨,٣% من إجمالى العمالة الريفية. وذلك خلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣). ويرجع ارتفا ع حجم العمالة الزراعية بنحو ٩,٥% فى فترة التحرر الاقتصادي إلي ارتفاع معدل التكثيف الزراعى، والتوسع فى الأراضي الزراعية الجديدة. وتحرير الأسعار المزرعة للمحاصيل الزراعية. وبقياس الارتباط بين التغير فى حجم العمالة الريفية والتغير فى حجم العمالة الزراعية كان هذا الارتباط موجب حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٨٨% خلال الفترة الثانية. وقد تبين من نفس الجدول تأثير السياسة الزراعية سلبياً على حجم العمالة الزراعية خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧)، وقد أدت السياسة المطبقة خلال تلك الفترة إلي تشجيع استخدام الميكنة الزراعية وبالتالي انخفاض فى الطلب على العمالة الزراعة خلال تلك الفترة ، حيث اتجهت العمالة إلي الهجرة الخارجية والداخلية والى العمل فى مهن أخرى بينما ظهر الأثر الإيجابي لسياسة التحرر خلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) فى زيادة تشكيل العمالة الزراعية حيث كان حجم العمالة الزراعية أعلى من المتوسط العام خلال تلك الفترة.

٢- حجم البطالة الريفية والزراعية:

ويبين الجدول رقم (١) إن حجم البطالة الريفية بلغ نحو ٠,٦ مليون نسبة (لمن هم فى سن قوة العمل) منهم ٠,٤ مليون بطالة زراعية. وبقياس الارتباط بين البطالة الريفية والزراعية كان معامل الارتباط موجب وضعيف وذلك خلال الفترة (٧٦- ١٩٨٧) وهذا يبين أن البطالة الريفية ترجع إلي العمالة غير الزراعية، بينما أرتفع متوسط حجم البطالة الريفية فى الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) لتبلغ نحو ١،١ مليون بزيادة قدرها ٨٣,٣% منهم ٠,٦ مليون بطالة زراعية بزيادة قدرها ٥٠% مما كانت عليه. ويرجع ارتفاع معدل البطالة الزراعية فى هذه الفترة إلي استخدام الميكنة الزراعية، وبقياس الارتباط بين البطالة الريفية والزراعية خلال تلك الفترة تبين أن الارتباط موجب حيث بلغ نحو ٥٩% ويشير الارتباط إلي أن زيادة البطالة الريفية خلال الفترة الثانية ترجع غالباً إلى زيادة البطالة الزراعية.

٣- النسبة المئوية للبطالة الريفية والزراعية:

يبين الجدول السابق أن نسبة البطالة إلي إجمالى من هم فى سن العمل فى الريف المصرى بلغت نحو ٣,٨% وذلك خلال الفترة (٧٦-٨٧) ثم ارتفعت لتبلغ نحو ٨,٦% وذلك خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣).

كما بلغت النسبة المئوية للبطالة الزراعية إلى إجمالى البطالة الريفية نحو ٦٠,٢% خلال الفترة الأولى انخفضت إلي نحو ٥٥,٤% خلال الفترة الثانية. ويرجع انخفاض نسبة البطالة الزراعية فى الفترة الثانية إلى عودة العمالة الزراعية من الخارج خاصة بعد الحروب التى تتعرض لها الدول

العربية، كما أن لسياسات التحرر الاقتصادي الأثر الفعال من حيث تحرير أسعار معظم الحاصلات الزراعية وتركها إلي العرض والطلب أي تحرير القطاع الزراعى.

٤- معدل نمو العمالة الريفية والزراعية:

ويبين الجدول السابق أن معدل نمو العمالة الريفية والزراعية بلغ نحو ٢,٣% ، ١,٤% على الترتيب وذلك خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧) بينما أرتفع هذا المعدل للعمالة الزراعية خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣) ليلغ نحو ٢,٩% ويرجع هذا الارتفاع إلي زياد مساحات الأراضي الزراعية المستصلحة خلال تلك الفترة والى السياسات المتبعة والتي أدت أهمية خاصة للعمالة الزراعية والتي تمثل الجزء الأكبر والأهم بالنسبة للعمالة الريفية.

٥- معدل نمو البطالة فى الريف والبطالة والزراعية:

يوضح الجدول السابق إن معدل البطالة في الريف المصرى بلغ نحو ١,٩% كما بلغ معدل نمو البطالة الزراعية نحو ٢,١% وذلك خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧) وقد أرتفع معدل نمو البطالة فى الريف إلي نحو ٣,٩% ومعدل نمو البطالة الزراعية إلي ٢,٩% خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣).

وقد تبين ارتفاع معدل نمو البطالة فى الريف وكذلك معدل نمو البطالة الزراعية خلال الفترة الثانية، مما يوضح الأثر السلبي لسياسات التحرر الاقتصادي على معدل نمو البطالة الريفية والزراعية والراجع إلي التوسع فى استخدام الميكنة الحديثة مما أدى إلي زيادة حجم البطالة.

٦- النسبة المئوية لمساهمة المرأة فى إجمالى العمالة فى الريف والعمالة الزراعية:

بلغت نسبة مساهمة المرأة من إجمالى العمالة فى الريف خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧) نحو ٧,٨% كما يوضحها الجدول رقم (١) ارتفعت إلي ١٠,٤% خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣)،وفيما تعلق كمؤشر لسياسة الزراعية فقد تبين إن نسبة مساهمة المرأة من إجمالى العمالة الزراعية نحو ١٢,٩% خلال الفترة الأولى ارتفعت إلي ١٨,٢% خلال الفترة الثانية. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة المرأة فى العمالة الزراعة خلال الفترة الثانية كما يوضحها الجدول، حيث تمثل المرأة نصف الطاقة البشرية فى المجتمع المصرى وكذلك فى المجتمع الريفي،كما تقوم بدور إيجابي فى مجالات التنمية الريفية المختلفة والتي أهمها التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية. ويظهر دور المرأة بوضوح فى إنتاج والتسويق والاستهلاك والمدخرات العائلية، حيث تقوم بدور رئيسي فى الإنتاج الزراعى بداية من العمل فى العمليات الزراعية سواء بأجر أو عمل عائلي إلي كافة الصناعات المنزلية والريفية المتنوعة ورعاية وتربية وتغذية الحيوانات وتصنيع منتجاته وما يدره من عائد اقتصادي فى دخل الأسرة هذا بالإضافة إلي الأنشطة التسويقية المختلفة. وقد لوحظ أن إحصاءات العمالة وتعدادها لا تحسب المشاركة العائلية للمرأة فى الأنشطة الزراعية التى لا تأخذ شكل العمل اليومي الكامل، وفى هذا الجزء تم تقييم دور المرأة الريفية فى تنمية الإنتاج الزراعى من خلال تقييم المشاركة العائلية للمرأة فى العمليات الزراعية فى إنتاج المحاصيل الزراعية المصرية، ومساهمتها فى التسويق والأنشطة الغير زراعية.

٧- مساهمة المرأة فى الإنتاج الزراعي:

يعتبر العمل البشرى أهم عناصر إجراء العمليات الزراعية، وتختلف درجة مشاركة المـرأة حسب كل عملية زراعية كما يوضحها الجدول رقم (٢). وقد تم حساب المتوسط المرجح لتكاليف كل عملية زراعية بالمساحة المزروعة لكل محصول من المحاصيل الرئيسية فى الزراعة المصرية. كما تم حساب قيمة مشاركة المرأة فى كل عملية زراعية سواء عمل بأجر أو عمل عائلي كما يوضـحها الجدول رقم (٣) وذلك بتجميع عدد ساعات مشاركة المرأة فى كل عملية وتحويلها إلي أيـام عمـل بواقع ٨ ساعات عمل كل يوم، وضرب عدد أيام العمل فى متوسط أجر المرأة فى اليوم.

الجدول رقم (١): مؤشرات التنمية الريفية ومؤشرات السياسة الزراعية فى التنمية البشرية

أولاً: مؤشرات العمالة فى الريف والعمالة الزراعية

مؤشرات التنمية الريفية	الفترة الأولى (١٩٨٧-٧٦)	الفترة الثانية (٢٠٠٣-٨٨)	مؤشرات العمالة الزراعية	الفترة الأولى (١٩٨٧-٧٦)	الفترة الثانية (٢٠٠٣-٨٨)
١- إجمالى العمالـة فـى الريـف المصـرى بالمليون	٥,٣	٥,٨	إجمالى العمالة الزراعية بالمليون	٤,٢	٤,٦
٢- النسبة المئوية لعمالة فى الريف إلـى إجمـالى العمالة فى مصر	%٤٥,٥	%٣٩,١	النسبة المئوية للعمالة الزراعية من إجمالى العمالة فى الريف المصرى	%٧٩,٢	%٧٨,٣
٣- إجمالي حجم البطالة فى الريـف المصـرى بالمليون	٠,٦٣	١,٠١	إجمالي حجم البطالة الزراعية بالمليون	٠,٣	٠,٧
٤- النسبة المئوية للبطالـة إلي من هم فـى سـن العمـل فـى الريـف المصرى	%٣,٨	%٨,٦	النسبة المئوية للبطالة لزراعية من إجمالي البطالة فى الريف	%٦٠,٢	%٥٥,٤
٥- معدل نمو العمالة فـى الريف المصرى	%٢,٣	%٢,٢	معدل نمو العمالة الزراعية	%١,٤	%٢,٠٩
٦- معدل نمو البطالة فـى الريف المصرى	%١,٩	%٣,٩	معدل نمو البطالة الزراعية	%٢,١	%٢,٩
٧- النسبة المئوية بمساهمة المـرأة فـى إجمـالى الريف	%٧,٨	%١٠,٤	النسبة المئوية بمساهمة المرأة فى العمالة الزراعية	%١٢,٩	%١٨,٢
٨- النسـبة المئويـة للاستثمارات فى الريف إلـي إجمـالى الاستثمارات القومية	%١٤,٣	%٢٤	النسبة المئوية للاستثمارات الزراعية إلي إجمالى الاستثمارات القومية	%٨,١	%١٢,٣
المؤشـرات المركب	%٤٧	%٦٤	المؤشـرات المركب	%٤٤	%٦٧

المصدر: حسبت من بيانات:

١- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء- الكتاب الإحصائي السنوي - أعداد متفرقة.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - قطاع الشئون الاقتصادية - الإدارة المركزية للقطاع الزراعى - نشرة الاقتصاد الزراعى - أعداد متفرقة.

الجدول رقم (٢): متوسط نسبة قيمة مساهمة المرأة فى العمليات الزراعية لإنتاج الفدان للمحاصيل الرئيسية موسم زراعي (٩٩-٢٠٠٠)

العمليات الزراعية	متوسط تكلفة العملية	متوسط تكلفة مساهمة المرأة فى إجراء العملية	%
١- وضع ونثر السماد البلدي	٥٦	١٠,٥	%١٨,٧
٢- تجهيز الأراضي للزراعة	٦٠	٧,٥	%١٢,٥
٣- أعداد البذور والتقاوي	٨	٥	%٦٢,٥
٤- الزراعة والشتل	٣٥	٢٤	%٦٨,٦
٥- تنقية الحشائش والعزيق	٧٢	٣٢	%٤٤,٥
٦- وضع الأسمدة الكيماوية	٤٠	٦	%١٥
٧- عملية الخف والترقيع	١٥	١٢	%٨٠
٨- عملية الري	١١٠	٧	%٦,٤
٩- عملية مقاومة الآفات	٥٧	٢٠	%٣٥,١
١٠- حصاد وجمع المحاصيل	١٧٦	٨٤	%٤٧,٧
الإجمالي	٦٢٩	٢٠٨	%٣٣,٠٦

المصدر: مشروع بحث خطة دور السياسات فى دعم التنمية الريفية – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (١٩٩٩-٢٠٠١).

ويبين الجدول رقم (٢) أن عملية حصاد وجمع المحاصيل تمثل أعلى قيمة مطلقة فى مشاركة المرأة فى العمليات الزراعية. وبتحليل حجم مشاركة المرأة فى العمليات الزراعية فى إنتاج المحاصيل الرئيسية تبين أنها تتضمن مشاركةٍ بأجر ومشاركة عائلية بدون أجر كما فى الجدول رقم (٣). ويبين الجدول أن متوسط القيمة المقدرة لمشاركة المرأة فى العمالة العائلية فى العمليات الزراعية فى إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية بلغت نحو ٩١ جنيها تمثل ٤٣,٧% من متوسط إجمالي قيمة مشاركة المرأة فى تكاليف العمليات الزراعية للفدان لهذه المحاصيل للموسم الزراعى (٩٩-٢٠٠٠)، وبضرب متوسط القيمة المقدرة للمشاركة العائلية للمرأة فى المساحة المحصولية على مستوى عينة الدراسة (٩٢٦ فدان) بلغت قيمة المشاركة العائلية للمرأة فى الأعمال الزراعية بها نحو ١٥٥ ألف جنيه.

الجدول رقم (٣): توزيع مشاركة المرأة بين العمل بأجر والعمالة العائلية بدون أجر فـــى العمليـــات الزراعية فى إنتاج الفدان من المحاصيل الرئيسية للموسم الزراعى(٩٩-٢٠٠٠)

العمليات الزراعية	مشاركة المرأة بأجر			مشاركة المرأة فى العمالة العائلية بدون أجر		إجمالى قيمة مشاركة المرأة بالجنيه	% لقيمة المشاركة العائلية للمرأة
	عدد أيام العمل	الأجر اليومى بالجنيه	الإجمالى بالجنيه	عدد أيام العمل	القيمة التقديرية للمشاركة العائلية بالجنيه		
١- وضع ونثر السماد البلدي	-	٥	-	٢,١	١٠,٣	١٠,٥	%١٠٠
٢- تجهيز الأراضي للزراعة	-	٥	-	١,٥	٧,٥	٧,٥	%١٠٠
٣- أعداد البذور والتقاوي	-	٥	-	١	٥	٥	%١٠٠
٤- الزراعة والشتل	٤	٥	٢٠	٠,٨	٤	٢٤	%١٦,٧
٥- تنقية الحشائش والعزيق	٤	٥	٢٠	٢,٤	١٢	٣٢	%٣٧,٥
٦- وضع الأسمدة الكيماوية	-	٥	-	١,٢	٦	٦	%١٠٠
٧- عملية الخف والترقيع	١	٥	٥	١,٤	٧	١٢	%٥٨,٣
٨- عملية الري	-	٥	-	١,٥	٧	٧	%١٠٠
٩- عملية مقاومة الآفـات	٤	٤	١٦	١،١	٤،٤	٢٠	%٢٠
١٠- حصاد وجمع المحاصيل	١٤	٤	٥٦	٧	٢٨	٨٤	%٣٣,٣
الإجمالي	٢٧	-	١١٧	٢٠	٩١	٢٠٨,٩	%٤٣,٧

المصدر: مشروع بحث/خطة أكاديمية البحث العلمي.

حجم الحيازة الزراعية وحجم المشاركة العائلية للمرأة فى العمليات الزراعية:

يختلف حجم المشاركة العائلية للمرأة فى العمل البشرى فى العمليات الزراعية باختلاف حجم الحيازة الزراعية. ولتوضيح ذلك تم تقسيم عينة الأسر الريفية إلي أربع فئات حيازية حسب التوزيـــع الحيازى كما هو مبين بالجدول رقم (٤). الفئة الحيازية الاولى أقل من فدان، والثانيـــة مـــن (١-٣) فدان، والثالثة من (٣-٥) فدان، والرابعة أكبر من خمسة أفدنة يقع بها نحو (١٠٩،١٤١، ٥٧ ، ٤٣) حائزاً على الترتيب. وقد بلغ متوسط عدد أيام المشاركة العائلية للمرأة فى العمليات الزراعية للفئـــة الأولى أعلى معدل بواقع ٢٧ يوم عمل بزيادة ٣٥% عن المتوسط العام للمشاركة العائلية للمرأة فـــى عينة الدراسة (٢٠يوم/عمل). وبلغت القيمة التقديرية لهذه المشاركة ١٣٥ جنيهاً للفدان لهـــذه الفئـــة. وبدراسة العلاقة الارتباطية بين حجم الحيازة الزراعية وعدد أيام المشـــاركة العائليـــة للمـــرأة فـــى العمليات الزراعية قدر معامل الارتباط بنحو (-٠,٩٢) أي ارتباط عكسي قوى مما يعنى انخفـــاض حجم مشاركة المرأة فى العمالة العائلة بزيادة حجم الحيازة الزراعية للأسرة، وقد يرجع ذلك إلي عدم احتياج الأسرة لعمل المرأة كلما أرتفع المستوى المعيشي للأسرة.

الجدول رقم (٤): حجم الحيازة الزراعية ونسبة مشاركة المرأة فى العمالة العائلية للفدان.

حجم الحيازة الزراعية	عدد المشاهدات	إجمالي الحيازة الزراعية بالفدان	إجمالي المساحة المحصولية بالفدان	مشاركة المرأة فى العمالة العائلية للفدان		إجمالي قيمة المشاركة العائلية للمرأة بالجنيه	إجمالي قيمة مشاركة المرأة بالجنيه	% للمشاركة العائلية للمرأة فى كل فئة حيازية
				إجمالي عدد أيام العمل	القيمة التقديرية للمشاركة العائلة			
الفئة الأولى أقل من فدان	١٤١	١٢٢	٢٥٦	٢٧	١٣٥	١٦٤٧٠	٢٠٣٣٣	%٨١
الفئة الثانية فدان-٣فدان)	١٠٩	٢١٥	٥٠٢	٢٣	١١٥	٢٨٨٦٥	٦٧١٢٨	%٤٣
الفئة الثالثة ٣فدان-٥فدان	٥٧	٢٣٥	٤٧٠	١٧	٨٥	١٩٩٧٥	٦٢٤٢٢	%٣٢
الفئة الرابعة أكثر من ٥ أفدنة	٤٣	٣١٨	٤٧٧	٥	٢٥	٧٩٥٠	٧٢٢٧٢	%١١
الإجمالي	٣٥٠	٩٢٦	١٧٠٥	٧٢	٣٦٠	٧٣٢٦٠	٢٢٢١٥٥	

المصدر: مشروع بحث/خطة أكاديمية البحث العلمي.

النسبة المئوية للاستثمارات الريفية الزراعية:

يبين الجدول رقم (١) أن نسبة الاستثمارات فى الريف إلي إجمالي الاستثمارات القومية قد بلغت نحو ١٤,٣% وذلك خلال الفترة (٧٤-١٩٨٥)، ثم ارتفعت لتبلغ نحو ٢٤% وذلك خلال الفترة (٨٦-٢٠٠١). كما بلغت نسبة الاستثمارات الزراعية إلي إجمالي الاستثمارات القومية نحو ٨,١% وذلك خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧)، ثم ارتفعت لتبلغ نحو ١٢,٣% وذلك خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣)، ويرجع ارتفاع نسبة الاستثمارات الزراعية فى الفترة الثانية إلي تطوير القطاع الزراعى واستصلاح الاراضى الجديدة، وبالتالي تطوير البنية الأساسية الخاصة بقطاع الزراعة، والتي تعطى مؤشرا إيجابي لسياسة التحرر الاقتصادي.

المؤشر المركب للعمالة:

يتم تقدير المؤشر المركب للعمالة فى الريف بحساب الوسط الهندسى للمؤشرات الجزئية الثانية التى تعبر عن مستوى العمالة فى الريف فى الفترتين موضع الدراسة، وأيضا تم تقدير المؤشر المركب للعمالة الزراعية بنفس الطريقة كما هو مبين بالجدول رقم (١) ويوضح قياس المؤشر المركب للعمالة فى الريف والذي بلغ نحو ٤٧% فى الفترة (٧٦-١٩٨٧) بينما تحسن مؤشر العمالة إلي ٦٤% خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣)، ويوضح قياس المؤشر المركب للعمالة الزراعية الذي يعبر عن أداء السياسات الزراعية أي مستوى العمالة الزراعية بلغ نحو ٤٤% خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧)، وتدل قيمة المؤشر خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣) على الأثر الإيجابي لسياسة التحرر الاقتصادي وتحسين أداء السياسات الزراعية فى مجال العمالة الزراعية حيث ارتفعت قيمة المؤشر إلي ٦٧% وبالتالي تدعيم مستوى المال فى الريف.

الجدول رقم (٥): مؤشرات التنمية الريفية فى مجال التنمية البشرية.

مؤشرات التنمية الريفية	الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧)	الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣)	الكمية الموصى بها عالمياً	مؤشرات العمالة الزراعية	الفترة الأولى (١٩٨٧-٧٦)	الفترة الثانية (٢٠٠٣-٨٨)
إجمالى الكالورى المأخوذ فى اليوم فى الريف بالسعر الحراري	٣٤٦٧	٣٩٦١	٢٦٢٥	إجمالى الكالورى المأخوذ للفرد فى الأسر الزراعية بالسعر الحراري	٣٥٥١	٣٩٩٩
نسبة كمية الكالورى المأخوذ للفرد فى الريف من الاحتياجات الضرورية	%١٣٢,١	%١٤٨,١	–	نسبة كمية الكالورى المأخوذ للفرد فى الأسر من الاحتياجات الضرورية	١٣٥,٣	%١٥٢,٨
إجمالى كمية البروتين المأخوذ للفرد فى اليوم بالجرام	١٣٦,٥	١٥٤	٢٥٠	إجمالى كمية البروتين المأخوذ للفرد فى الأسر فى اليوم بالجرام	١٤٠	١٦١
كمية البروتين الحيواني للفرد فى الريف بالجرام فى اليوم	٣٨,٤	٤٦,١	٧٣	كمية البروتين الحيواني للفرد فى الأسر بالجرام فى اليوم	٤٣,٨	٦٠
نسبة البروتين الحيواني المأخوذ من إجمالى البروتين المأخوذ للفرد	%٢٨,١	%٣٠	–	نسبة البروتين الحيواني من إجمالى البروتين المأخوذ للفرد الأسر الزراعية	%٣١,٣ *	%٣٥,٣
نسبة البروتين الحيواني المأخوذ من مستوى الأمان الموصى بها عالمياً	%٥٢,٦	%٦٣,٢	–	نسبة البروتين الحيواني المأخوذ من مستوى الأمان الموصى بها عالمياً	%٦٠	%٧٦,٤
نسبة الكالورى التى مصدرها الحبوب للفرد فى الريف	%٦٨,٧	%٦٢,٣	–	نسبة الكالورى التى مصدرها الحبوب للفرد فى الأسر الزراعية	%٦٧	%٦٠,٣
كمية استهلاك الفرد من الحبوب فى الريف بالكيلو جرام فى السنة	٢٦٦	٢٨٥,٢	١٥٠	كمية استهلاك الفرد من الحبوب فى الأسر الزراعية بالكيلوجرام فى السنة	٢٧٤	٢٩٢
كمية استهلاك الفرد من البقول فى الريف بالكيلوجرام فى السنة	٩	١٠	٠	كمية استهلاك الفرد من البقول فى الأسر الزراعية بالكيلوجرام فى السنة	١٠	١١,٤
كمية استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها بالكيلوجرام فى السنة	٣٠	٤٢	٧٥	كمية استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها بالكيلوجرام فى السنة فى الأسر	٣٥	٤٨,٥
كمية استهلاك الفرد من اللحوم والدواجن والأسماك بالكيلوجرام فى السنة	١٥	٢١,٥	٤٥	كمية استهلاك الفرد من اللحوم والدواجن والأسماك فى الأسر بالكيلوجرام	١٩	٢٤,١

تابع الجدول رقم (٥): مؤشرات التنمية الريفية فى مجال التنمية البشرية.

مؤشرات التنمية الريفية	الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧)	الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣)	الكمية الموصى بها عالمياً	مؤشرات السياسات الزراعية	الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧)	الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣)
كمية استهلاك الفرد من الخضر بالكيلوجرام فى السنة	١١٧	١٤٣	٨٠	كمية استهلاك الفرد من الخضر فى الأسر بالكيلوجرام فى السنة	١٢٦	١٥٠,٣
كمية استهلاك الفرد من الفاكهة بالكيلوجرام فى السنة	٤٠	٥٨,٥	٧٥	كمية استهلاك الفرد من الفاكهة فى السر الزراعية بالكيلوجرام فى السنة	٤٤	٦٥,٢
معدل نمو استهلاك الحبوب للفرد من سكان الريف	٣,٩	%٣,٢	–	معدل نمو استهلاك الحبوب للفرد من الأسر الزراعية	%٤,١	%٣,٤
معدل نمو استهلاك البقول للفرد من سكان الريف	%٢,٣	%٣,٧	–	معدل نمو استهلاك البقول للفرد من الأسر الزراعية	%٢,٧	%٣,٩
معدل نمو استهلاك من الألبان ومنتجاتها	%٢,١	%٣,٩	–	معدل نمو استهلاك من الألبان ومنتجاتها للفرد فى الأسر الزراعية	%٣,٦	%٥٤,٣
معدل نمو استهلاك الفرد من اللحوم والدواجن والأسماك فى الريف	%٢	%٣٠٤	–	معدل نمو استهلاك الفرد من اللحوم والدواجن والأسماك فى الأسر الزراعية	%٢,٨	%٣,٩
معدل نمو استهلاك الفرد من الخضر فى الريف	%٣	%٣,٨	–	معدل نمو استهلاك الفرد من الخضر فى الأسر الزراعية	%٣,٢	%٣,٤
معدل نمو استهلاك الفرد من الفاكهة فى الريف	%٢,٤	%٣,٦	–	معدل نمو استهلاك الفرد من الفاكهة فى الأسر الزراعية	%٣	%٣,٩
معدل نمو البروتين الحيواني المأخوذ للفرد من الريف	%١,٤	%٢,١	–	معدل نمو البروتين الحيواني المأخوذ للفرد الأسر الزراعية	%١,٨	%٢,٦
معدل نمو استهلاك الغذائي للفرد من سكان الريف	%٢,٨	%٣,٣	–	معدل نمو استهلاك الغذائي للفرد فى الأسر الزراعية	%٢,٥	%٣,٦
المؤشر المركب	٤٢	٧٢	–	المؤشر المركب	٥٥	٧٤

المصدر: حسبت من: ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نشرة الاستهلاك السلع الغذائية فى ج.م.ع ٢- بيانات الاستبيان الخاصة بالمشروع مرجع سابق.

الجدول رقم (٦): مؤشرات التنمية الريفية ومؤشرات السياسة الزراعية فى مجالات التنمية البشرية

مؤشرات التنمية الريفية	الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧)	الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣)	السياسات الزراعية	الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧)	الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣)
مؤشرات الخدمات التعليمية:					
١- نسبة عدد المتعلمين إلي إجمالي سكان الريف	%٤٣	%٥٧	% لعدد المتعلمين فى الأسر الزراعية	%٤٧	%٥٩,٣
٢- نسبة الأمية فى الريف المصرى	%٤٨	%٣٥,٨	% الأمية من أفراد الأسر الزراعية	%٤٦	%٣٤,٣
٣- نسبة التسرب من التعليم فى الريف للأفراد من ٦-١٥ سنه	%٢١	%١٧	نسبة التسرب من التعليم فى الأسر الزراعية (سن ٦-١٥سنه)	%١٥	%١٢,٤
٤- متوسط الإنفاق الحكومي على الخدمات التعليمية فى الريف	٦٥	١٣١	نصيب الفرد فى الأسر الزراعية من مياه الشرب النقية	٣٣	٥٢,٥
مؤشرات الخدمات الصحية:	٠		نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة ك.و.س سنوياً	١٢٥٠	١٨٧,٣
٥- عدد السكان لكل وحدة صحية أو مستشفى فردى فى الريف	٢٠٠١٥	١٥٢٠١	عدد التليفونات لكل أسرة	٣	٢٥
٦- عدد السكان لكل طبيب فى الريف	١٤٨٧٥	٦٨٣٠	عدد الصحف اليومية لكل ١٠ أفراد فى الأسر الزراعية	٢	٥
٧- عدد السكان لكل صيدلية فى الريف	٢٥٩٤٩	١٠٥٦٠			
٨- متوسط الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية للفرد فى الريف	٣٤	٦١			
متوسط الخدمات الأساسية العامة:					
١- نصيب الفرد من مياه الشرب النقية لـــتر يوم فى الريف	٢٨	٤٦			
٢- نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة فى الريف ك.و . س سنوياً	١٠٣	١٥٩			
٣- عدد التليفونات لكل ١٠٠ أسرة ريفية	٢	٢٣			
٤- عدد الصحف اليومية لكل ١٠٠ فرد فى الريف	٣	١			
٥- عدد الأفراد لكل مكتب بريد فى الريف	٢٠٢٨٠	١٤٢١٠			

تابع الجدول رقم (٦): مؤشرات التنمية الريفية ومؤشرات السياسة الزراعية فى مجال التنمية البشرية

رقم	مؤشرات التنمية الريفية	الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧)	الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣)	مؤشرات السياسات الزراعية
١	إجمالى الكالورى المأخوذ للفرد فى اليوم فى الريف	٠,٨٨٦	٠,٨٩٠	إجمالي الكالورى المتاح للفرد فى اليوم من الإنتاج الزراعى المحلى
٢	إجمالى كمية الكالورى المأخوذ للفرد ف الريف من الاحتياجات الضرورية	٠,٨٠١	٠,٦٧٧	نسبة الكالورى فى الإنتاج الزراعى من الاحتياجات الضرورية
٣	إجمالى كمية الإنتاج المأخوذ للفرد فى اليوم	٠,٨٩٤	٠,٧٨٩	متوسط كمية بنتاج البروتين محلياً للفرد فى الريف فى اليوم
٤	كمية البروتين الحراري للفرد فى الريف فى اليوم	٠,٨٣٦	٠,٧٧٩	متوسط بنتاج البروتين الحراري للفرد فى الريف فى اليوم
٥	نسبة البروتين الحراري من إجمالي المأخوذ البروتين المأخوذ للفرد	٠,٨٤٩	٠,٧٥٨	نسبة البروتين الحراري المنتج محلياً من إجمالى البروتين المأخوذ للفرد
٦	نسبة البروتين الحراري المأخوذ من مستوى الأمان الموصى بها عالمياً	٠,٧٤٥	٠,٨٣٢	نسبة البروتين الحيواني المأخوذ من مستوى الأمان الموصى بها عالمياً
٧	نسبة الكالورى التى مصدرها الحبوب للفرد فى الريف	٠,٧١٥	٠,٨٠٦	نسبة الكالورى التى مصدرها الحبوب المنتجة محلياً للفرد فى الريف
٨	كمية استهلاك الفرد من الحبوب فى الريف فى السنة	٠,٨٢٣	٠,٧٩٧	متوسط بنتاج الحبوب للفرد فى السنة
٩	كمية استهلاك الفرد من البقول فى الريف فى السنة	٠,٨٥٧	٠,٨٩١	متوسط بنتاج البقول للفرد فى السنة
١٠	كمية استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها فى الريف فى السنة	٠,٨٩٣	٠,٩١٣	متوسط بنتاج الألبان ومنتجاتها للفرد فى السنة
١١	كمية استهلاك الفرد من اللحوم والدواجن والأسماك فى الريف فى السنة	٠,٨٩٧	٠,٩٢٧	متوسط بنتاج اللحوم والدواجن واسماك للفرد فى السنة
١٢	كمية استعلاك الفرد من الخضر فى الريف فى السنة	٠,٩٩٧	٠,٩٩٩	كمية بنتاج الخضر للفرد فى السنة
١٣	كمية استهلاك الفرد من الفاكهة فى الريف فى السنة	٠,٩٤٢	٠,٩٧٦	كمية بنتاج الفاكهة للفرد فى السنة
١٤	معدل نمو الاستهلاك الغذائي للفرد من سكان الريف	٠,٨٥٧	٠,٨٨٦	معدل نمو الإنتاج الغذائي المحلى للفرد من سكان الريف

المصدر: :حسبت من:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-الكتاب الإحصائي السنوي - أعداد متفرقة. ٢- وزارة الصحة -سجلات إدارة الإحصاء

٣- وزارة التربية والتعليم -سجلات إدارة الإحصاء. ٤- وزارة الكهرباء والطاقة، هيئة كهرباء الريف.

ثانيـــاً: مؤشر المستوى الغذائى فى الريف المصرى:

يعتبر مؤشر المستوى الغذائي المستهدف أحد المقاييس الهامة والأساسية لقياس التنمية عامـــة والريفية خاصة، وهو أحد المقاييس الأساسية لقياس مستويات الرفاهية التحضر فى المجتمع بشـــكل عام.

وبقياس هذا المؤشر بالمستوى الغذائي الكافي من حيث الكمية والنوع. ويعبر عنه فى صورة كالورى أو بروتين. ويوضح جدول رقم (٥) مؤشرات التنمية الريفية من خلال مؤشرات المســـتوى الغذائي فى الريف المصرى ومقارنته بالكميات الموصى بها عالمياً وذلك من خـــلال (١٢) مؤشـــراً للتغذية.

١- إجمالى الكالورى المأخوذ للفرد فى الريف فى اليوم:

يبين الجدول رقم (٥) أن إجمالى الكالورى المأخوذ للفرد فى الريف فى اليـــوم نحـــو ٣٤٦٧ سعر حراري فى متوسط الفترة (٧٦-١٩٨٧) تمثل ١٣٢,١% من الاحتياجات الضرورية للفرد خلال الفترة، أي زيادة الطاقة المأخوذة يومياً عن الاحتياجات الضرورية فى الريف بنسبة ٣٢,١%. وتعتبر الحبوب المصدر الرئيسى للطاقة للفرد فى الريف حيث إنها تمثل ٦٨,٧% من الطاقة المأخوذة للفرد فى الريف خلال تلك الفترة، وقد ارتفع إجمالى الكالورى المأخوذ للفرد فى اليوم خلال الفترة الثانيـــة (٨٨-٢٠٠٣) إلي حوالى ٣٩٦١ سعر حراري تمثل نحـــو حـــوالى ١٤٨,١% مـــن الاحتياجـــات الضرورية للفرد فى الريف خلال تلك الفترة، أي زادت الطاقـــة المـــأخوذة يوميـــاً ٤٧،٦% عـــن الاحتياجات الضرورية للفـــرد وكانت

الحبوب هى المصدر الرئيسى للطاقة فى الريف إذ تمثل نحو ٦٣,٢% من الطاقة المأخوذة . وهذا يبين إن إجمالى الكالورى المأخوذ للفرد فى الريف المصرى كـــان أعلـــى مـــن الاحتياجـــات الضرورية للفرد/ وأن المصدر الرئيسى الكالورى المأخوذ للفرد فى الريف المصرى هـــو الحبـــوب متمثلا فى القمح ومنتجاته ، الأرز ، الذرة الشامية، ويلاحظ الاستهلاك فى الريف المصرى قد تحسن فى الفترة الثانية عن الأولى حيث انخفضت نسبة مساهمة الحبوب كمصدر للطاقة فى الريـــف مـــن ٦٧% فى الفترة الأولى إلي ٦٢,٣% فى الفترة الثانية والذي ترجع إلي زيادة الوعي الإرشادي الذي واكب سياسة التحرر الاقتصادي خلال تلك الفترة.

٢- إجمالى كمية البروتين المأخوذ للفرد فى الريف المصرى:

يبين الجدول السابق أن إجمالى كمية البروتين المأخوذ للفرد فى الريف فى اليوم بلـــغ نحـــو ١٣٦,٥ جرام خلال الفترة (٧٤-١٩٨٥) وتشمل البروتين الحيواني والنباتي، كمـــا ارتفعـــت كميـــة البروتين الحيواني إلي ٣٨,٤ جرام تمثل ٢٨,١% من إجمالى كمية البروتين المأخوذ للفرد والبـــاقي بروتين نباتي، كما تمثل نسبة البروتين الحيواني ٥٢,٦% من مستوى الأمان الموصى به عالمياً خلال تلك الفترة. ويتضح من ذلك انه بالرغم من تحسن مستوى البروتين الحيواني خلال الفترة الثانيـــة إلا إن كمية البروتين الحيواني للفرد فى الريف المصرى مازالت منخفضة عن المستوى الموصـــى بـــه عالمياً بنحو ٣٨% على مستوى الريف.

٣- كمية استهلاك الفرد من السلع الغذائية فى الريف المصرى:

تعبر الكميات المستهلكة للفرد من السلع الغذائية المختلفة عن أنماط استهلاك الغذاء فى الريف المصرى. وأهم مجموعات السلع الغذائية كما يوضحها الجدول رقم (٥) هى مجموعة الحبوب، مجموعة البقول، مجموعة البروتينيات الحيوانية (اللحوم، الدواجن ، الأسماك، الألبان ومنتجاتها ، ومجموعة الخضر والفاكهة).

٣-١ مجموعة الحبوب:

بلغت كمية استهلاك الفرد من الحبوب فى الريف المصرى نحو ٢٦٦ كيلوجرام، فى السنة ويلاحظ ارتفاع هذه الكميات عن الموصى بها عالمياً(١٥٠ كجم فى السنة) بنسبة ٧٧,٣% على مستوى الريف وذلك خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧). وخلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) ارتفعت كمية استهلاك الفرد من الحبوب فى الريف إلي ٢٨٥,٢ كجم فى السنة ويلاحظ ارتفاع هذه الكمية عن الموصى بها عالمياً بنسبة ٩٠,١% على مستوى الريف المصرى. ويقدر معدل استهلاك الحبوب للفرد بنحو ٣,٩%، ٣,٢% فى فترتى الدراسة مم تشر إلي تحسن نوعيه الغذاء فى الفترة الثانية.

٣-٢ مجموعة البقول:

بلغ كمية استهلاك الفرد من البقول فى الريف خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧) نحو ٩ كجم فى السنة. ويلاحظ انخفاض هذه الكمية على الموصى بها عالمياً بنسبة ١٠% بينما ارتفعت كمية استهلاك الفرد للبقول فى الريف فى الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) إلي ١٠ كجم فى السنة للفرد. ويلاحظ تساوى هذه الكمية مع الكمية الموصى بها عالمياً.ويقدر معدل استهلاك البقول بنحو ٣،٣% ، ٣,٧% فى فترتى الدراسة مما يشير إلي تحسين مستوى الغذاء فى الفترة الثانية

٣-٣ مجموعة الألبان ومنتجاتها:

بلغت كمية استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها فى الريف ٣٠ كجم فى السنة للفرد وذلك خلال الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧) ويلاحظ أن هذه الكمية تقل عن الموصى بها عالمياً (٧٥ كجم ، بنحو ٦٠% على مستوى الريف وفى الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) ارتفعت كمية استهلاك الفرد من الألبان ومنتجاتها فى الريف لتصل إلي ٤٢ كجم فى السنة للفرد ويلاحظ أن هذه الكمية تقل من الموصى بها عالمياً بنحو ٤٤% خلال تلك الفترة.ويقدر معدل استهلاك الألبان ومنتجاتها بنحو ٢,١%، ٣,٩% فى فترتى الدراسة مما يشير إلي زيادة معدل الاستهلاك فى الفترة الثانية.

٣-٤ مجموعة اللحوم والدواجن والأسماك:

ويعتبر المصدر الرئيسى للبروتين الحيوان وقد بلغت كمية استهلاك الفرد من اللحوم والدواجن والأسماك فى الفترة الأولى (٧٦-٨٧) فى الريف نحو ١٥ كجم فى السنة للفرد . ويلاحظ انخفاض هذه الكمية عن الموصى بها عالمياً (٤٥ كجم فى السنة) بنحو ٦٦,٦% للفرد فى السنة على مستوى الريف خلال تلك الفترة.ويقدر معدل استهلاك اللحوم والدواجن والأسماك بنحو ٢%، ٣,٤% مما يشير زيادة معدل نمو الاستهلاك فى الفترة الثانية.

وفى خلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) ارتفعت كمية استهلاك الفرد من اللحـوم والـدواجن والأسماك فى الريف لتبلغ نحو ٢١,٥ كجم للفرد فى السنة وأيضاً تنخفض هذه الكمية عن الموصـى بها عالمياً بنحو ٢,٣% على مستوى الريف المصرى خلال تلك الفترة.

٣-٥ مجموعة الخضـــر:

بلغت كمية استهلاك الفرد من الخضر فى الريف المصرى خلال الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧) إلي ١١٧ كم فى السنة ويلاحظ ارتفاع هذه الكمية عن الموصى بها عالمياً(٨٠ كجم فى السنة) بنحو ٤٦,٣% للفرد على مستوى الريف المصرى بينما ارتفعت كمية استهلاك الفرد من الخضر فى الريف خلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) لتبلغ ١٤٣ كجم لفرد فى السنة أي ارتفاع هذه الكمية عن الموصى بها عالمياً بنسبة ٧٨,٨% للفرد على مستوى الريف المصرى خلال تلك الفترة.ويقدر معدل استهلاك الخضر بنحو ٣%، ٣,٦% مما يشير إلي زيادة الاستهلاك خلال الفترة الثانية.

٣-٦ مجموعة الفاكهـــة:

بلغت كمية استهلاك الفرد من الفاكهة فى الريف المصرى خـلال الفتـرة (٧٦-١٩٨٧) ٤٠ كجم للفرد فى السنة ويلاحظ انخفاض هذه الكمية عن الموصى بها عالمياً (٧٥ كجم فى السنة) بنحو ٤٦,٧% للفرد فى الريف المصرى.

وفى الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) ارتفعت الكمية المستهلكة من الفاكهة للفـرد فـى الريـف المصرى لتبلغ ٥٨,٥ كجم ويلاحظ انخفاض هذه الكمية عن الكميات الموصى بها عالمياً بنحو ٢٢% وذلك خلال الفترة الثانية.

ويتضح مما سبق ارتفاع كمية استهلاك الفرد فى الأسر الزراعية من السلع الغذائية عن كمية استهلاك الفرد على مستوى الريف كما تبين الأثر الإيجابي لسياسة التحرر الاقتصادي فـى تحسـين مستوى الاستهلاك الغذائي من الألبان ومنتجاتها اللحوم والدواجن والأسماك والفاكهة وقد ظهر الأثر الإيجابي أيضاً فى تحسين المستوى الغذائي حيث كانت نسبة الزيادة معنوية فى الخضـر والفاكهـة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك والألبان ومنتجاتها.

٤- معدل نمو الاستهلاك الغذائي للفرد فى الريف المصرى:

وهو يعتبر أحد المؤشرات الهامة فى الريف المصرى للحكم على مسـتوى التنميـة الريفيـة وبالتالي البشرية. ففي بداية التنمية يكون مستوى الاستهلاك الغذائي والتنمية منخفض لانخفاض حجم النشاط الاقتصادي وانخفاض دخول الأفراد وارتفاع حجم البطالة، وتخلف غالبية سكان الريـف ثـم يتحسن معدل نمو الاستهلاك الغذائي مع تقدم مستوى التنمية بصفة عامة والريفية بصـفة خاصـة، وبتقدير معدل نمو الاستهلاك الغذائي للفرد فى الريف المصرى خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧) وجد انـه بلغ نحو ٢,٨%، ثم ارتفع فى الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) ليبلغ نحو ٣٠٣% كما فى الجدول رقم (٥) مما سبق يتضح الأثر الواضح لسياسات التحرر الاقتصادي على ارتفاع معدل الاسـتهلاك الغـذائي للفرد فى الريف المصرى.

دور السياسات الزراعية فى تحسين المستوى الغذائي فى الريف:

من تقدير الارتباط بين مؤشر استهلاك الغذاء فى الريف ومؤشرات عرض الغذاء من الإنتاج المحلى يتضح مدى مساهمة السياسة الزراعية المطبقة بعد التحرر الاقتصادي (٨٨-٢٠٠٣) فى تغطية حاجة الاستهلاك المحلى من أنواع الغذاء المختلفة وتحقيق الأمن الغذائي بالمقارنة بالفترة الأولى من الدراسة ويوضح جدول رقم (٥) الارتباط بين مؤشرات التنمية الريفية ومؤشرات السياسة الزراعية فى مجال تحسين المستوى الغذائي، حيث تبين وجود ارتباط موجب بين جميع المؤشرات المدروسة. وقد تحقق فى الحضر أعلى ارتباط موجب تلك المؤشرات فقياس الارتباط بين كمية استهلاك الفرد من الحضر فى الريف فى السنة ومتوسط الإنتاج المحلى للفرد من الخضر للفرد فى الريف فى السنة تفسر نحو ٩٩,٧% من التغيرات فى كمية استهلاك الفرد من الخضر فى الريف خلال الفترة الثانية. ويتضح من التحليل دور السياسات الزراعية فى تحسين المستوى الغذائي لسكان الريف عامة. وقد كان هذا التحسن أعلى فى الأسر الزراعية.

المؤشر المركب للمستوى الغذائي:

يضم المؤشر المركب للمستوى الغذائي واحد وعشرون مؤشراً جزئياً تعبر عن المستوى الغذائي للسكان فى الريف عامة وما يناظرها للسكان الزراعيين الذي ينعكس عليهم أداء السياسات الزراعية بصورة مباشرة. ولقد تم تقدير المؤشر المركب للمستوى الغذائي للسكان الريفيين بحساب الوسط الهندسى للمؤشرات الجزئية فى جدول رقم (٥).

كما تم تقدير المؤشر المركب للمستوى الغذائي للسكان الزراعيين بحساب الوسط الهندسى للمؤشرات الجزئية المناظرة فى الساسة الزراعية خلال فترتى الدراسة ويوضح قياس المؤشر المركب للمستوى الغذائي لسكان الريف انخفاض المستوى الغذائي لسكان الريف إلى ٤٢% خلال الفترة(٧٦-١٩٨٧) ثم أرتفع إلى ٧٢% خلال الفترة الثانية، وتدل هذه القيمة على تحسن المستوى الغذائي لسكان الريف تحسناً ملحوظاً فى الفترة ما بعد التحرر الاقتصادي. ويوضح قياس المؤشر المركب للمستوى الغذائي للسكان الزراعيين بنحو ٥٥% خلال الفترة الاولى، ثم ارتفاع إلى ٧٣% خلال الفترة الثانية مما يعكس أداء السياسات الزراعية فى تحسن المستوى الغذائي للسكان الزراعيين فيما بعد التحرر الاقتصادي، كما يعكس ارتفاع قيم المؤشر للسياسات الزراعية دعمها للتنمية الريفية والبشرية فى مجال تحسين المستوى الغذائي للسكان الريفيين عامة.

ثالثـاً: مؤشرات الخدمات التعليمية فى الريف:

يوضح الجدول رقم (٦) مؤشرات الخدمات التعليمية والخدمات الصحية ومؤشرات الخدمات الأساسية والعامة التى تعتبر مؤشرات هامة للتنمية البشرية ويتضح من الجدول مايلى:

١- نسبة عدد المتعلمين فى الريف:

بلغت نسبة عدد المتعلمين نحو ٤٣% من إجمالي سكان الريف المصرى خلال متوسط الفترة (٧٦-١٩٨٧) ثم ارتفعت إلى ٥٧% خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣).

٢- نسبة الأمية فى الريف المصرى:

وبالرغم من ارتفاع نسبة التعليم فى مصر إلا انه مازالت هناك نسبة أمية تشكل أحد العقبات الرئيسية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصة فى الريف المصرى. فقد بلغت نسبة الأمية فى الريف المصرى ٤٨% فى متوسط الفترة (٧٦-١٩٨٧)

ثم انخفضت إلى ٣٥,٨% خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣). ويرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الوعي الثقافي ودور الأعلام المصرى الذي لا يغفل نشاطه بصفة مستمرة كدور القادة الريفيين المتداول فى الريف المصرى مما أدى إلى زيادة نسبة عدد الريفيين الزراعيين فى القراءة والكتابة إلى الحضور لفصول تعليم الكبار (محو الأمية) فى الريف المصرى وبدراسة نسبة الأمية فى الريف المصرى بين الذكور والنساء يلاحظ ارتفاع نسبة أمية الإناث عن الذكور حيث بلغت نحو ٦٠% بينما بلغت فى الذكور نحو ٤٥% وذلك خلال الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧) ويلاحظ انخفاض هذه النسبة فى الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) حيث بلغت فى الذكور نحو ٣٠% وفى الإناث نحو ٤٧% وذلك من إجمالى عدد الذكور والإناث فى الريف المصرى على الترتيب.

٣- نسبة التسرب من التعليم فى الريف:

وتعتبر هذه النسبة أحد المؤشرات الهامة التى تدل على مدى اهتمام الأسرة فى الريف المصرى على تعليم أبناءها. وبدراسة هذه النسبة تبين أنها كانت مرتفعة حيث بلغت نحو ٢١% للأفراد فى سن ٦-١٥ سنة على مستوى الريف المصرى، وذلك خلال الفترة الأولى ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ ١٧% خلال الفترة الثانية. وقد لوحظ زيادة نسبة التسرب فى الإناث عن الذكور على مستوى الريف المصرى. ويرجع ذلك إلى أن من أهم أسباب عدم تعليم البنت فى الريف هى العقلية المحافظة، ودور المرأة التقليدى كربة بيت والحالة الاقتصادية المتدينة بكثير من الأسر الريفية . ولذلك لابد من زيادة حملات تكثيف أتوعى الثقافى من خلال القادة الريفيين ودور الأعلام لتشجيع الأسر على تعليم أبنائها حتى لا تكون مصدر لزيادة نسبة الأمية فى الريف المصرى.

٤- متوسط الإنفاق الحكومي على الخدمات التعليمية للفرد فى الريف:

ويعتبر الإنفاق الحكومي على التعليم استثماراً عالي العائد حيث إن أهم عناصر التنمية البشرية هو التعليم والتدريب. وقد تبين من الدراسة زيادة الأنفاق الحكومي على التعليم فى الريف حيث بلغ نحو ٦٥ جنيهاً للفرد فى السنة فى الفترة الأولى تضاعف هذا المتوسط ليبلغ ١٣١ جنيهاً للفرد فى السنة فى الفترة الثانية وبالرغم من ذلك مازالت الخدمات التعليمية اقل من المتوسط.

رابعـاً: المؤشر المركب للخدمات التعليمية:

يتكون المؤشر المركب للخدمات التعليمية من ستة مؤشرات جزئية تعبر عن مستوى الخدمات التعليمية للسكان فى الريف وما يناظرها للسكان الزراعيين، ولقد تم تقدير المؤشر المركب للخدمات

التعليمية لسكان الريف بحساب الوسط الهندسى للمؤشرات الجزئية فى جدول رقم (٦). كما تم تقدير المؤشر المركب للخدمات التعليمية للسكان الزراعيين بحساب الوسط الهندسى للمؤشرات الجزئية المناظرة فى السياسات الزراعية خلال فترتى الدراسة. ويوضح قياس المؤشر لمركب للخدمات التعليمية لسكان الريف انخفاض مستوى الخدمات التعليمية الريفية إلي ٣٥% خلال الفترة الأولى. ثم أرتفع عن المتوسط قليلاً حيث بلغ نحو ٥٨,٣% فى الفترة الثانية وقد يرجع هذا التحسن الضعيف للخدمات التعليمية إلي الأثر الإيجابي للسياسة التحرر الاقتصادي وما اولته فى هذا المجال من الاهتمام بفتح مراكز لمحو الأمية كذلك الاهتمام بالتعليم الابتدائي، وزيادة الوعي الإرشادي فى الريف المصرى مما زاد نسبياً من التعليم الأولى وخاصة للمرأة الريفية.

مؤشرات الخدمات الصحية:

ويعتبر المؤشر أحد مؤشرات التنمية البشرية الهامة، ويعبر عن الخدمات الصحية بأربع مؤشرات كما فى الجدول رقم (٦) وهى:

١- عدد السكان لكل وحدة صحية أو مستشفى فى الريف المصرى:

ومن الواضح انه بزيادة عدد الوحدات الصحية والمستشفات لعلاج الفئات الفقيرة فى الريف المصرى كلما دل ذلك كمؤشر على تحسن صحة سكان الريف وزيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية ولذا تم قسمة عدد سكان الريف المصرى على عدد الوحدات الصحية والمستشفيات فى الريف خلال فترتى الدراسة لتحديد عدد السكان فى الريف الذين تخدمهم الوحدة الصحية الواحدة. وكان متوسط عدد سكان الريف الذين تخدمهم الوحدة الصحية الواحدة خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧) نحو ٢٠٠١٥ فردا، وانخفض هذا العدد ليبلغ نحو (١٥٢٠١) فردا فى الفترة (٨٨-٢٠٠٣) .

٢- عدد السكان لكل طبيب فى الريف:

ويعتبر توفير الطبيب المعالج للمريض من الوسائل الهامة لتحسن مستوى الصحة وبقسمة عدد سكان الريف عن عدد الأطباء الذين يعملون فى الريف ثم الحصول على عدد سكان الريف لكل طبيب يعمل فى الريف. فقد بلغ هذا المقدر خلال الفترة (٧٦-١٩٨٧) ١٤٨٧٢ نسمة لكل طبيب يعمل فى الريف أي طبيب لكل قرية. بينما تحسن هذا المعدل ليبلغ ٦٨٣٠ نسمة لكل طبيب يعمل فى الريف أي ٢ طبيب لكل قرية على الأقل وذلك خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣) وهذا يعد مؤشرا على تحسن مستوى الصحة العامة لسكان الريف خلال فترة التحرر الاقتصادي.

٣-عدد السكان لكل صيدلية فى الريف:

ويعتبر توفير العلاج الملازم للمريض أحد المؤشرات الهامة والتي تساعد على تحسن الصحة العامة لسكان الريف وفى الفترة (٧٦-١٩٨٧) كانت هناك صيدلية واحدة لكل ٢٥٩٤٩ ألف نسمة أي نحو قريتين بينما بلغت فى الفترة (٨٨-٢٠٠٣) صيدلية واحدة لكل ١٠٥٦٠ نسمة أي نحو صيدليتين فى القرية الواحدة.

٤-متوسط الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية للفرد فى الريف:

خلال الفترة الاولى (٧٦-١٩٨٧) بلغ الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية ٣٤ جنيها للفرد فى السنة. ارتفع ليبلغ هذا الإنفاق نحو ٦١ جنيها للفرد فى السنة خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣).

٥-مؤشرات الخدمات الأساسية والعامة فى الريف:

ويتكون هذا المؤشر من ٥ مؤشرات جزئية هى متوسط نصيب الفرد من كمية مياه الشرب النقية، متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة، وعدد التليفونات لكل ١٠٠ أسرة، عدد الصحف اليومية لكل ١٠٠ فرد فى الريف، وعدد الأفراد الذين يخدمهم مكتب البريد فى الريف، هو موضح بالجدول رقم(٦).

١- متوسط نصيب الفرد من كمية مياه الشرب النقية فى الريف:

بلغ نصيب الفرد من كمية مياه الشرب النقية فى الريف خلال الفترة الاولى (٧٦-٨٧) ٢٨ لتر فى اليوم. ثم ارتفع ١،٤٦ لتر فى اليوم خلال الفترة (٨٨-٢٠٠٣).

٢- متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة فى الريف:

بلغ نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة فى الريف نحو ١٠٣ ك.و.س فى السنة وذلك خلال الفترة (٧٦ - ١٩٨٧) ثم ارتفع ليبلغ نحو ١٥٩ ك.و.س وذلك خلال الفترة الثانية (٨٨ - ٢٠٠٣) .

٣- عدد التليفونات لكل ١٠٠ أسرة فى الريف:

وخلال الفترة الاولى (٧٦-١٩٨٧) كان هناك ٢ تليفون لكل ١٠٠ أسرة ريفية بينما كان هناك عدد ٢٣ تليفون لكل ١٠٠ أسرة ريفية وذلك خلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣).

٤- عدد الصحف اليومية لكل ١٠٠ فرد فى الريف:

وخلال الفترة الاولى (٧٦-١٩٨٧) كان عدد الصحف التى يقرأها سكان الريف ٣ جريدة لكل ١٠٠ فرد وارتفعت فى الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣) لتصل إلي ٦ جريدة لكل ١٠٠ فرد فى الريف.

٥- عدد الأفراد لكل مكتب بريد فى الريف:

بلغ عدد الأفراد الذين يخدمهم مكتب البريد فى الريف إلي ٢٠٢٨٠ فرد خلال الفترة الاولى (٧٦-١٩٨٧). انخفض هذا العدد ليبلغ ١٤٢١٠ فرد فى الريف وذلك خلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣). ويدل ذلك على الأثر الفعال السياسات التحرر الاقتصادي فى التنمية البشرية الريفية.

المؤشر المركب للخدمات الأساسية والعامة فى الريف:

يتكون المؤشر المركب للخدمات الأساسية والعامة من خمسة مؤشرات جزئية تعبر عن مستوى الخدمات الأساسية لسكان الريف، وما يناظرها للسكان الزراعيين ولقد تم تقدير المؤشر المركب للخدمات الأساسية والعامة بحساب الوسط الهندسى للمؤشرات الجزئية فى الجدول رقم (٧) لسكان الريف وللسكان الزراعيين خلال فترتى الدراسة.

ويوضح قياس المؤشر المركب للخدمات الأساسية لسكان الريف انخفاض مستوى الخدمات الأساسية فى الريف المصرى إلي ٢٦% خلال الفترة الأولى (٧٦-١٩٨٧) ارتفعت إلي ٤٢,١% خلال الفترة الثانية (٨٨-٢٠٠٣).

ويوضح قياس المؤشر المركب للخدمات الأساسية والعامة للسكان الزراعيين انخفاض مستوى الخدمات الأساسية والعامة للسكان الزراعيين إلي نحو ٢٨% خلال الفترة الأولى إلي ٣٨,٦% خلال الفترة الثانية أي أقل من المتوسط خلال فترتى الدراسة. وتدل قيمة هذا المؤشر إن سكان الريف يحتاج إلي جهود كبيرة لتوفير الخدمات الأساسية والعامة وخاصة السكان الزراعيين حيث ينخفض مستواها فى هذه الخدمات عن المستوى العام لسكان الريف.

المؤشر المركب للتنمية البشرية:

يتكون المؤشر المركب للتنمية الريفية فى الريف كما اتضح سابقا من خمس مؤشرات رئيسية هى مؤشر العمالة ومؤشر المستوى الغذائي ومؤشر الخدمات التعليمية ومؤشر الخدمات الصحية ومؤشر الخدمات الأساسية والعامة. كما اتضح أن كل مؤشر من المؤشرات الرئيسية يتكون من عدد من المؤشرات الجزئية التى استخدمت فى تقدير كل مؤشر رئيسي وقد تم تقدير المؤشر المركب للتنمية البشرية من المؤشرات الرئيسية الخمس خلال فترتى الدراسة.

ويوضح قياس المؤشر المركب للتنمية البشرية لسكان الريف انخفاض مستوى التنمية البشرية إلي ٣٧% خلال الفترة الأولى أي أقل من متوسط. ارتفع إلي ٥٩% خلال الفترة الثانية وتدل هذه القيمة انه بالرغم من تحسن مستوى التنمية البشرية فى التنمية الريفية إلا انه مازال حول المتوسط وتحتاج التنمية البشرية إلي جهود كبيرة كما يتبين من قياس المؤشر المركب للتنمية البشرية للسكان الزراعيين انخفاض مستواها إلي نحو ٤٠% خلال الفترة الاولى، ارتفعت إلي نحو ٥٧% خلال الفترة الثانية ويتضح من ذلك أن دور السياسات الزراعية فى التنمية البشرية تركز فى العمالة الزراعية وتحسين المستوى الغذائي.

الجدول رقم (٧):المؤشر المركب للتنمية البشرية فى التنمية الريفية والسياسات الزراعية

المؤشر الرئيسى	التنمية الريفية		السياسة الزراعية	
	(٧٦-١٩٨٧)	(٨٨-٢٠٠٣)	(٧٦-١٩٨٧)	(٨٨-٢٠٠٣)
١- مؤشر العمالة	٤٧	٦٤	٤٤	٦٧
٢- مؤشر المستوى الغذائي	٤٢	٧٢	٥٥	٧٤
٣- مؤشر الخدمات التعليمية	٣٥	٥٨,٣	٤٠	٥٩,٢
٤- مؤشر الخدمات الصحية	٣٧	٦٤	-	-
٥- مؤشر الخدمات الأساسية والعامة	٢٦	٤٢,١	٢٨	٣٨,٦
المؤشر المركب للتنمية البشرية	٣٧	٥٩	٤٠	٥٧

المصدر: حسبت من جدول (١)، (٥)، (٦).

النتائج والتوصيات

أوضحت نتائج الدراسة الأثر الواضح والفعال لسياسات التحرر الاقتصـادي علـى التنميـة البشرية فى الريف المصرى ويبين الجدول رقم (٨) أن سياسة التحرر الاقتصادي أدت إلي ارتفـاع كل من حجم العمالة الريفية والزراعية بنحو (٠,٥-٠,٤) مليون عامل على الترتيب.

كما يبين الجدول زيادة كلا من حجم البطالة الريفية والزراعية بنحو ٠,٥ مليون عامل ، ٠,٢ مليون عامل على الترتيب كما زاد معدل نمو العمالة الريفية والزراعية بنحو ١,٥%، ٠,٢% علـى الترتيب. كما زاد معدل نمو البطالة الريفية والزراعية بنحو ٢% ، ٠,٨% على الترتيب.

كما يبين الجدول أن إجمالي مساهمة المرأة الريفية فى العمالة الزراعية قد زادت بنحو ٥,٣% وذلك خلال فترتى التحرر الاقتصادى.

كما يبين الجدول ان لسياسات التحرر الاقتصـادى الأثـر الواضـح علـى أرتفـاع نسـبة الاستثمارات الريفية من إجمالى الاستثمارات القومية وذلك ٩,٦%.

كما زادت نسبة الاستثمارات الزراعية من اجمالى الاستثمارات القومية بنحو ٤,١% كما يبين الجدول ان المؤشر المركب للعمالة الريفية زاد خلال فترة التحرر الاقتصادى بنحو ١٧% كمـا زاد المؤشر المركب للعمالة الزراعية إلي نحو ٢٣%.

كما يبين الجدول السابق ان لسياسات التحرر الاقتصادى الأثر الفعال على زيادة كـل مـن المؤشر المركب للمستوى الغذائى والمؤشر المركب للخدمات التعليمية والمؤشر المركـب للخـدمات الأساسية فى الريف والمؤشر المركب للخدمات الأساسية العامة للسكان الزراعيين وذلك بنحو ٣٠% ، ٢٣,٣%، ١٦,١%، ١٠,٦% على الترتيب.

وأخيراً يبين الجدول ان لسياسات الزراعية الأخيرة الأثر الإيجابي على التنمية البشرية الريفية والزراعية حيث زاد هذا المؤشر بنحو ٢٢% ، ١٧% على الترتيب مما سبق يتبين أنخفاض نسـبة قيمة المؤشرات المركبة لغالبية المؤشرات موضع الدراسة فهى لا تكاد تتعدى ٥٠% أو أقل مما يشير إلي ان هناك قصور فى تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى التى تم تطبيقها فى منطقة الدراسة وعلى ذلك توصى الدراسة بزيادة الاهتمام بالخدمات الأساسية فى الريف المصرى خاصه الخدمات التعليمية والصحية لما لها من اهمية بالغة على التنمية الريفية وخاصة التنمية البشرية.

ملخص البحـــث

هناك الكثير من التحديات التى تواجه الدول النامية بصفة عامة وخاصة فى المرحلة الحاليـة وتأتى التنمية البشرية على رأس تلك التحديات حيث أن إحداث أي تحسن فـى مسـتويات التنميـة البشرية ينعكس أثره على النمو والأداء الاقتصادي وبالتالي فإن أي تحسن فى الحالة الاقتصادية لتلك الدول لابد أن يسبقه تحسن قدرات ومفاهيم أداء البشر. ولقد تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم التقـدير الكامل لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي انتهجتها الدولة لمؤشرات التنمية البشرية والتي من أهمهـا انخفاض نسبة الاستثمارات فى الريف المصرى وانخفاض النسبة المئوية للعمالة الزراعية إلي إجمالي العمالة فى الريف المصرى كذلك ارتفاع حجم البطالة فى الريف المصرى والذي قد يصل إلي نحـو ١,١٠ مليون ممن هم فى سن العمل منهم ٠,٦ مليون بطالة زراعية ، واستهدف البحث صياغة بعض

مؤشرات التنمية بوجه عام ومؤشرات التنمية البشرية خاصة. كذلك دراسة اثـر سياسـات التحـرر الاقتصادي على التنمية البشرية فى الريف المصرى وذلك من خلال العديد مـن مؤشـرات التنميـة البشرية منها مؤشرات تحسين المستوى الغذائي، مؤشرات الخدمات الصحية والتعليمية وذلـك عـن طريق مقارنة فترة ما بعد التحرر الاقتصادي (٨٨-٢٠٠٣) بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي (٧٦-١٩٨٧). وللوصول إلي هدف الدراسة تم تصميم أسلوب تحليلي يعتمد على أن الرفاهية الاجتماعيـة لسكان الريف يمكن قياسها بمستوى التنمية البشرية لسكان الريف.

ولقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع حجم العمالة الزراعية بنحو ٩,٥% وذلك فى فترة التحـرر الاقتصادي. بينما انخفضت نسبة البطالة الزراعية إلي نحو ٥٥,٤% وبالنسبة لمعدل نمـو العمالـة الزراعية فقد بلغ نحو ٢,٩% ، أما بالنسبة لمساهمة المرأة فى العمالة الزراعية فقد ارتفعت إلي نمو ١٨,٢% كما ارتفعت نسبة الاستثمارات الريفية والاستثمارات الزراعية لتبلغ نحـو ٢٤%، ١٢,٣% على الترتيب.

وبتقدير المؤشر المركب للعمالة الزراعية فقد ارتفع إلي نحو ٦٧% وبتقدير مختلف المؤشرات المركبة والتي اعتمدت عليها الدراسة كنتيجة للتنمية البشرية فى الريف المصرى فقـد بلغـت نحـو ٧٢%، ٥٨,٣%، ٤٢,١%، ٣٨,٦%، ٥٩% ، ٥٧%. فى كل من المؤشر المركب للمستوى الغذائي، والمؤشر المركب للخدمات التعليمية والمؤشر المركب للخدمات الأساسية فى الريف والمؤشر المركب للخدمات الأساسية للسكان الزراعيين والمؤشر المركب للتنمية البشرية والمؤشـر المركـب للتنميـة الزراعية على الترتيب.

المراجـع

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات مختلفة.

٢- عدلي سعداوى طلبة ، إيناس السيد صادق- دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية البشرية فـى مصر وتحديات المستقبل - المؤتمر إلحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، ٢٤-٢٥ سبتمبر ، ٢٠٠٣.

٣- فاطمة أحمد شفيق ، نيرة يحيى سليمان- أثر سياسات التحرر الاقتصادي على التنمية البشـرية فى الريف المصرى- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى - المجلد الرابع عشر - العدد الأول - مارس ٢٠٠٤.

٤- مشروع بحث/خطة - دور السياسات فى دعم التنميـة الريفيـة- أكاديميـة البحـث العلمـي والتكنولوجيا(١٩٩٩-٢٠٠١).

EFFECT OF AGRICULTURAL POLICIES ON HUMAN DEVELOPMENT IN RURAL EGYPT

SHOUSHA, F. M. AND M. M. EL-KHOLANY

Agricultural Economic Research Institute, ARC, Egypt

(Manuscript received 30 July 2006)

Abstract

Developing countries are currently facing many obstacles. Human development is the most affected by these obstacles especially in rural Egypt. Therefore, any improvement in the economic condition in these countries will result in improving human development. The study investigates the problem of under estimating human development indicators resulting from Economic Reform Programs. The rate of investment in rural Egypt is low, the percent of farm labor to total labor in rural areas is also low, and the rate of unemployment is estimated at about 1.1 million, of which 0.6 million is rural unemployment.

The impact of economic reform on human development is very clear in rural Egypt, such as the improvement in food diet composition, level of health services, and level of education during the post economic liberalization period (1988-2003) in comparison to the pre economic liberalization period (1976-1987).

In order to achieve the study goals, a methodology depending on social welfare among rural residents has been designed to measure the level of human development among rural residents. Study results indicated that farm labor increased to reach 9.5% during the economic reform period, whereas unemployment declined by 55.4%. The rate of growth in farm labor has been estimated at 2.9%, and the percent of females participating in farm labor increased to reach about 18.2%. Moreover, the rate of investments in rural and agricultural activities increased to reach 24% and 12.3% respectively.

Estimating the compound indicator on farm labor indicated that it increased to reach about 67%. In addition, estimating the different compound indicators on diet composition, education, basic services in rural areas, basic services for agricultural residents, human development and agricultural development, which the study used for assessing human development in rural Egypt, showed that they reached 72%, 58.3%, 42.1%, 38.6%, 59%, and 57% respectively.